العالم المغربي يزمي : صُدمت من جوائز نوبل وأحس بالحيف

تيلكيل عربي- العدد 22 - من 18 إلى 24 أكتوبر 2019

تيلكيل عربي

مدير النشر : المختار عماري

ar.telquel.ma/

استنفار وانتظارات بعد حديث الملك عن البنوك

مزيدا من "المجازفة"!

قد يكون خطاب الملك محمد السادس، في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية العاشرة للبرلمان، يوم الجمعة ١١ أكتوبر الجاري، حاسما لكي تقبل البنوك المغربية، أخيرا، بتقليص هوامشها التي تساهم في تغذية أرباحها، من أجل تمويل الاقتصاد الوطني، وليس فقط المقاولات الصغرى والمتوسطة، في أفق تغيير "العقلية" البنكية لكي تتقبل مزيدا من "المجازفة"، بدل الإصرار، المبالغ فيه أحيانا، على الضمانات التي تكاد تكون "رهنية" في غالب الأحوال...

لقد لاحظ المتتبعون كيف استنفر الخطاب الملكي القائمين على أمر القطاع البنكي في المملكة (الحكومة ممثلة في وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وبنك المغرب والتجمع المهني للبنوك)، وبدأ الحديث، مباشرة بعد إلقاء الخطاب، يهمّ الإجراءات العملية؛ من قبيل فكرة إحداث آلية لضمان القروض، بعدما تكرّس طويلا انطباع سيئ حول القطاع البنكي، بصورة ذهنية يبدو فيها وكأنه لا يبحث فقط إلا عن الربح، ولا شيء سوى الربح...

من هذا المنطلق، ونظرا إلى أن الموضوع برمّته لم يحظ، عموما، بكثير من المعالجة الإعلامية، نظرا لتغطيته بما وقع مع صلاح الدين مزوار، رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب قبل استقالته، فقد رأينا أن نخصص ملف هذا العدد الأسبوعي لما خلفه الخطاب الملكي من أثر في القطاع البنكي، وآفاق التحول المنشود، عسى أن تكون المبادرة الملكية فاتحة خير على المقاولين الشباب وعلى الاقتصاد الوطني عموما... ■

بدأ الحديث، مباشرة بعد إلقاء الخطاب، يهمّ الإجراءات العملية كإحداث آلية لضمان القروض.

العالم المغربي يزمي:

صُدمت من جوائز نوبل وأحس بالحيف

العالم المغربي رشيد يزمي مصدوم من نتائج جائزة نوبل للكيمياء لهذا العام، رغم أنه كان سباقا في بداية الثمانينات لتطوير بطاريات الليثيوم القابلة للشحن هذا ما صرح به لـ"تيلكيل عربي".

عبد الرحيم سموكني

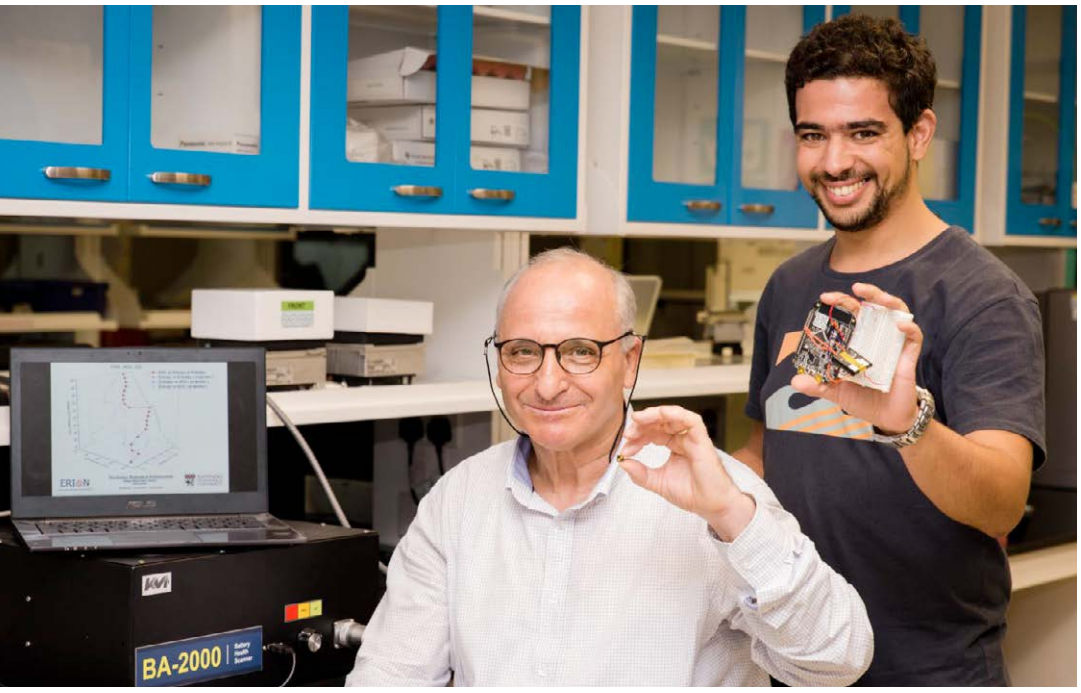

العالم المغربي رشيد يزمي في مختبره.

لم يفهم كثيرون إقصاء عالم مغربي من جائزة نوبل للكيمياء، رغم أنه كان سباقا في بداية الثمانينات لتطوير بطاريات الليثيوم القابلة للشحن، التي أحدثت ثورة كبيرة في مجال الأجهزة الإلكترونية المحمولة، فهل يمكن اعتبار إقصاء رشيد يزمي حيفا؟

فوز سابق مع الفائزين

يقول العالم المغربي لـ"تيلكيل عربي" إنه صدم بداية، لأن اسمه لم يرد مع الفائزين بجائزة نوبل للكيمياء، خاصة وأن الثلاثة الفائزين بها، وهم الأمريكي من أصل ألماني جون ب. غودنوف والبريطاني ستانلي ويتنغهام والياباني أكيرا يوشيرو، أصدقاء له، وسبق أن توج صحبة غودنوف ويوشيرو، إضافة إلى عالم ياباني آخر هو يوشيبو نيشي سنة 2014، بجائزة تشارلز درابر التي تمنحها الأكاديمية الوطنية للهندسة في واشنطن، وهي جائزة تعادل في قيمتها العلمية جائزة "نوبل"، وتوصف بـ"جائزة نوبل للهندسة"، ويضيف "قبلها بسنتين؛ أي في العام 2012، فزنا نحن الثلاثة أنا وغودنوف وأكيرا يوشيرو بميدالية جمعية مهندسي الكهرباء والإلكترونيات (IEEE)، ما يعني أننا زملاء وأصدقاء، وأنا أنادي دوما غودنوف بوالدي، لأنه رجل مسن، وللإشارة فهو اليوم العالم الأكبر سنا الذي نال نوبل، عن عمر 97 عاما".

يضيف يزمي بأنه أحس بالحيف، ورأى في إسقاط اسمه ظلما وجورا، ويقول "بالتأكيد إنه قرار جائر، وفيه حيف كثير، لكن، في الوقت ذاته، لا يمكن لأحد أن يطرح السؤال لماذا جرى إقصاء عالم واختيار آخر، لأن هوية المصوتين تبقى طي الكتمان تفاديا للاحتجاج والانتقادات. ربما لأن 'نوبل' لا تمنح لأكثر من ثلاثة علماء، لذلك جرى إسقاط اسمي، على اعتبار أني العالم الأصغر سنا من بين المتوجين الثلاثة".

»

يزمي رفقة الأمريكي جون ب. غودنوف والياباني أكيرا يوشيرو اللذين توجا بنوبل للكيمياء، وأخذت الصورة سنة 2014 لدى فوزهم، إلى جانب ياباني ثان، هو يوشيو نيشي، بجائزة تشارلز درابر في واشنطن.

» ما الفرق بين الإنجازات؟

يشرح يزمي بالتفصيل في حديثه الهاتفي مع "تيلكيل عربي" الفرق بين إنجازات العلماء الثلاثة وإنجازه العلمي المرتبط ببطارية الليثيوم، ويوضح "لقد بدأت أنا وغودنوف في السنة ذاتها أبحاثنا حول الليثيوم. هو كان حينها أستاذا في أوكسفورد، وأنا في عمر 26 عاما، باحثا في جامعة غرونوبل، هو اشتغل بداية على مفهوم بطارية الليثيوم سنة 1980، وهي السنة التي اكتشفت فيها مادة "كرافيت" التي تسمح بإعادة شحن بطارية الليثيوم، في حين أن غودنوف، اشتغل فقط على مادة الكاتود، وكان أول من اكتشف أن هذه المادة لها إمكانات أكبر إذا تم تصنيعها بأوكسيد فلزي بدلا من كبريتيد الفلز. وبعد إجراء بحث منهجي أثبت في عام 1980 أن أوكسيد الكوبالت مع أيونات الليثيوم المقربة يمكن أن ينتج ما يصل إلى أربعة فولت. لقد كان تقدما مهما من شأنه أن يؤدي إلى بطاريات أكثر قوة، حينها لم نكن نعرف بعضنا، لكن، فيما بعد، وحدتنا أبحاثنا حول بطاريات الليثيوم، وصرنا صديقين، والأمر ذاته ينطبق على العالم الياباني". ويتابع يزمي: "يوشيرو بدأ أبحاثه سنة 1985، لينتج أول نموذج تطبيقي لبطارية ليثيوم قابلة للاستخدام. بدلا من استخدام الليثيوم التفاعلي في مادة الأنود، مستخدما 'كوك البترول' وهي مادة كربونية، مثل أوكسيد الكوبالت، من الكاثود، يمكن من إقحام أيونات الليثيوم".

وعن العالم الثالث ستانلي ويتنهام، أوضح يزمي أنه اشتغل في السبعينات، على تصور لبطارية لمواد اندماج الكاتود، غير أنه استعمل الليثيوم الصلب، ما يؤدي إلى انفجار البطارية.

ويوضح أن بطاريات الليثيوم التي تستعمل من الكاتود تنتشر بنسبة 20 في المائة، أما التي تستعمل الغرافيت، فهي منتشرة بنسبة 90 في المائة. وبعيدا عن التفاصيل العلمية والفرق بين إنجازات العلماء الثلاثة، يشرح يزمي أن الفوز بجائزة نوبل يتطلب من المترشح أن يتوفر على قوة لوبيينغ كبيرة، وهو الأمر الذي افتقده اليزمي، وقال "كم من مغربي كان يعرف مسبقا أن هناك عالما مغربيا مرشحا لنوبل للكيمياء. أكيد العدد لا يتعدى العشرات، أضف إلى ذلك أن العلماء الثلاثة كانوا دوما مساندين برسائل دعم تصل إلى الأكاديمية السويدية، وعددها بالمئات، في حين كم رسالة مساندة وصلت لدعمي؟، أعتقد أيضا أنها لم تتعدى العشرات".

ويضيف يزمي "العلماء الثلاثة يستحقون الفوز، وهذا أمر لا جدال فيه، لكن أود أن أشير إلى أن عالما مثل جون ب. غودنوف، منذ بداية التسعينات واسمه يتردد في ردهات الأكاديمية السويدية، بينما الياباني أكيرا بدأ ترشيحه في أواسط التسعينات، أما أنا فبدأ اسمي يتردد كمرشح لنوبل حتى عام 2012، وأنا على يقين أن القادم سيحمل مفاجآت جميلة، وأنا لم أقل كلمتي الأخيرة في مجال البحث العلمي". ■

"بالتأكيد إنه قرار جائر، وفيه حيف كثير، لكن، في الوقت ذاته، لا يمكن طرح السؤال حول إقصاء عالم واختيار آخر".

"ألزا" تتوقع جني 10 ملايير درهم من نقل البيضاويين..

وعمدة المدينة يريد تأهيل الحافلات القديمة

أعلنت شركة "الزا" التي حصلت على عقد نقل الحافلات بالدار البيضاء عن خططها وما تتوقعه من أرباح، مقابل التزامات مجلس المدينة وبقية الجماعات المستفيدة من مدارات الحافلات، التي ستعتمد الاستيراد المؤقت و"تأهيل" بعض الحافلات القديمة.

تيلكيل عربي

يتوقع أن تصل مداخيل شركة "ألزا" من تدبير النقل بالدار البيضاء إلى مليار أورو (10,65 مليار درهم)، في الوقت نفسه، الذي ترنو إلى دخول مجال النقل المدرسي والسياحي بالمدينة.

آمال قوية للنمو

أعلنت شركة "ناشيونال إكسبريس" البريطانية المالكة لشركة "ألزا" المتخصصة في النقل العمومي، والتي تشتغل في خمس مدن مغربية، أن عقدها الجديد لتدبير الحافلات في مدينة الدارالبيضاء، سيجلب لها أرباحا تقدر بمليار أورو على مدة 15 سنة. وقالت الشركة، في بلاغ لها، إن عقدها الجديد مع مجلس مدينة الدارالبيضاء سيضاعف تواجدها في المغرب، وأن عقدها الجديد لتدبير النقل العمومي في العاصمة الاقتصادية للمغرب يعطي آمالا قوية للنمو. وأضافت الشركة التي تتوقع نقل 100 مليون مسافر يوميا، في البلاغ الذي نشرته "رويترز"، أنها تخطط لدخول مجال النقل السياحي والنقل المدرسي في المدينة في مراحل مستقبلية. وأعلن الثلاثاء الماضي، خلال انعقاد دورة أكتوبر لمؤسسة التعاون بين الجماعات بالدار البيضاء، أنه تم إبرام عقد مع " ألزا" التي ستتولى تدبير النقل عبر الحافلات بعد نهاية العقد الذي كان يربط العاصمة الاقتصادية مع " نقل المدينة". وكشفت الشركة أن العقد مع المدينة سيبدأ عمليا الشهر المقبل، وأنها ستدشن عملها بـ400 حافلة كمرحلة أولى، قبل الوصول إلى عدد 700 حافلة بداية العام المقبل، وأنها تنتظر نقل 100 مليون مسافر.

التزامات الجماعات

عبد العزيز العماري، رئيس المجلس الجماعي للدارالبيضاء، من جانبه كان قد أوضح، يوم الثلاثاء 15 أكتوبر الجاري، خلال اجتماع مؤسسة التعاون الجماعي بين الجماعات، أن شركة " ألزا"، التي ستتولى تدبير النقل بعد نهاية سريان العقد الذي كان يجمع المدينة مع "نقل المدينة"، ستتولى في إطار المرحلة الانتقالية تأهيل الحافلات المتوفرة ضمن الأسطول الحالي وجلب حافلات في إطار الاستيراد المؤقت، كي تقوم بتسيير 450 حافلة.

وأضاف أنه بالنظر لوضعية الأسطول الحالي، الذي وصفه بـ"غير الصالح"، والذي سيعمد إلى إعادة تأهيله، ستبذل جهود من أجل الاستيراد المؤقت لحافلات من أوروبا في أفق نهاية العام الحالي وبداية العام المقبل، من أجل تأمين النقل في المرحلة الانتقالية.

وشدد على أن تسيير تلك الحافلات، سيتم إلى غاية استيراد 350 حافلة جديدة في نونبر المقبل، علما أن ذلك العدد يفترض أن يرتفع إلى 700 حافلة، على اعتبار أن الشركة ومؤسسة التعاون الجماعي، ستتوليان شراء تلك الحافلات من الخارج. وأكد على أن الشركة الجديدة المفوضة لها، التزمت بالحفاظ على العمال الذين كانوا يعملون لفائدة "نقل المدينة" مع الاحتفاظ بجميع الحقوق المكتسبة.

وأشار إلى أن العقد الجديد، الذي سيمتد على مدى عشرة أعوام، مبني على أساس نموذج اقتصادي يرسي تقاسم المخاطر التجارية بين الشركة ومؤسسة التعاون الجماعي، مؤكدا أن جميع المداخيل التي سيتم استخلاصها من قبل الشركة، ستوضع في حساب باسم مؤسسة التعاون الجماعي تمسكه "كازا ترانسبور"، بالمقابل ستتولى مؤسسة التعاون الجماعي على توفير منحة جزافية للشركة من أجل مواجهة التكاليف. وأشار إلى أن المنحة الجزافية لمواجهة التكاليف، تنقسم، من جهة، إلى تلك التي تهم الاستغلال، مثل الغازوال والصيانة والعمال، ومن جهة أخرى، الاستثمارات المنجزة من قبل الشركة وأقساطها. ■

الملك محمد السادس في آخر استقبال له لوالي بنك المغرب عبد اللطيف الجواهري.

استنفار وانتظارات بعد حديث الملك عن البنوك

استنفر حديث الملك محمد السادس عن انتظاراته من البنوك من يهمهم أمر ذلك القطاع بالمغرب، حيث طرحت فكرة إحداث آلية لضمان القروض، بينما ينتظر أن تقبل البنوك بتقليص هوامشها التي تساهم في تغذية أرباحها.

المصطفى أزوكاح

لم ينتظر من يهمهم الأمر طويلا من أجل الانكباب على بحث سبل تحفيز البنوك على المساهمة في تمويل الاقتصاد، بعدما حث الملك محمد السادس الحكومة وبنك المغرب والتجمع المهني للبنوك بالمغرب على تسهيل عمليات التمويل البنكي للمقاولات الصغرى والمتوسطة، ودعم الخريجين الشباب، لتسهيل إدماجهم المهني والاجتماعي، معتبرا أن القطاع البنكي يعطي انطباعا سيئا، وكأنه يبحث فقط عن الربح.

آلية ضمان مرتقبة

وأوصى الملك، في خطاب افتتاح الدورة البرلمانية الخريفية، يوم الجمعة الماضي، الحكومة والمهنيين وبنك المغرب، بالانكباب على ثلاث نقاط؛ تتمثل في تمكين أكبر عدد من الشباب المقاول حاملي المشاريع المنتمين لمختلف الفئات الاجتماعية، ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة خاصة المصدرة نحو إفريقيا، وتسهيل ولوج المواطنين إلى الخدمات البنكية خاصة العاملين في القطاع غير المهيكل.

الملك اعتبر أن جهود الدولة لا تكفي وحدها وأن على القطاع البنكي تحمل مسؤولياته.

واستحضرت الاجتماعات التي عقدت بين والي بنك المغرب ووزير الاقتصاد والمالية من جهة، وبين هذا الأخير ورئيس المجموعة المهنية للبنوك بالمغرب، بين يومي الاثنين والثلاثاء، توصيات الخطاب الملكي، خاصة في ما يتصل بالفئات المستهدفة، حيث أفضت المشاورات إلى تصور آلية أو صندوق للضمان، يتيح، في ظل ضرورة التقيد بالقواعد الاحترازية للمصارف، تمويل زبناء تقدر البنوك أن التعاطي مع انتظاراتهم ينطوي على مخاطر.

عندما تثار مسألة التمويل في علاقة بالقطاع البنكي، تؤكد الحكومة على الضمانات التي توفرها عبر صندوق الضمان المركزي، حيث شددت على التوجه الذي انخرطت فيه في العام الحالي من أجل تسهيل قراءة المنتجات المتاحة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، ورفع سقف التمويلات.

وتشير وزارة الاقتصاد والمالية إلى أنه تم تقليص المنتجات المقترحة من 12 منتوجا إلى اثنين؛ منتوج يتيح ضمان الاستثمار وآخر يخول ضمان دورة الاستغلال، حيث يؤكد وزير الاقتصاد والمالية محمد بنشعبون أن هذين المنتوجين شرعا في إعطاء نتائج، وذلك أن عدد الشركات التي استفادت من ضمان صندوق الضمان المركزي ارتفعت بنسبة 180 في المائة في يوليوز الماضي.

ويؤكد وزير الاقتصاد والمالية أن الهدف كان يتمثل في الانتقال من 11 ألفا إلى 22 ألف شركة، غير أنه يشدد على أنه سيتم بلوغ 35 ألف شركة في العام الحالي.

غير أن عدد الشركات التي يجري ضمان ديونها غير كاف بالنظر لحجم الانتظارات.

هذا يدفع محمد العربي، عضو الجامعة الوطنية لحقوق المستهلك، إلى الدعوة إلى توضيح مهام صندوق الضمان المركزي.

هوامش البنوك

ينتظر أن يواكب توفير آلية للضمان، بذل مجهود من قبل البنوك، عبر تقليص هوامش الوساطة، حسب ما نقلته Médias24.

ويأتي الحديث عن هوامش الوساطة البنكية، في ظل إثارة مسألة أرباح البنوك، التي يسود انطباع سيئ حولها، كما لاحظ ذلك الملك في خطابه أمام البرلمان، فقد وصلت تلك الأرباح إلى 14 مليار درهم، مسجلة زيادة بنسبة 4,4 في المائة، من بينها 11 مليار درهم تأتت من أنشطتها في المغرب.

ويعتبر مصطفى ملكو، الذي عمل في القطاع البنكي في مجال تدبير المخاطر على مدى ثلاثة عقود، أنه يفترض في البنوك التخفيف من تعظيم أرباحها وعائدات المساهمين، أيا كانت الظرفية الاقتصادية في المغرب، فهو يلاحظ أن كل درهم يودع لدى البنوك يدر عليها 4,5 درهم؛ أي عوائد تصل إلى 3,5 درهم، متسائلا حول السر وراء تحقيق أرباح كبيرة، رغم ضعف النمو الاقتصادي الذي لم يتعد 3 في المائة في العام الماضي.

ويتساءل الاقتصادي محمد بنموسى، بدوره، حول الطريقة التي تنجح فيها البنوك في زيادة ناتجها الخام البنكي وصيانة أرباحها، رغم ضعف استهلاك الأسر، وتزايد إفلاس المقاولات، وتدهور عجز الميزان التجاري وارتفاع المديونية العمومية والوضعية المالية للشركات العمومية.

ويرد ذلك إلى تحكم ثلاثة أبناك في ثلثي السوق، وتحصين هوامش الوساطة البنكية، حيث وصلت إلى مستويات مرتفعة بالنظر لقدرات السداد لدى الشركات والأفراد، «

الملك محمد السادس في البرلمان لافتتاح الدورة التشريعية الجديدة.

يفترض في بنك المغرب أن يخفض معدل الفائدة الرئيسي.

وعدم كفاية التشريع حول فوترة العمولات البنكية التي تمثل في العام الماضي 7,3 ملايير درهم؛ أي ما يمثل 15 في المائة من الناتج الخام البنكي، حيث أن التعريفات المطبقة لا تؤمن ضمانات الشفافية لفائدة الزبناء، خاصة المقاولات الصغيرة والمتوسط والصغيرة جدا، والمستوى المبالغ فيه للوساطة البنكية لتمويل الاقتصاد، ما يمنح سلطة مبالغ فيها للبنكيين ويهمش الفاعلين الآخرين للسوق المالي.

غير أن مصدرا بنكيا يرى أن مسألة توزيع القروض للمقاولات في المغرب تبقى محكومة بالقواعد الاحترازية التي يفترض في البنوك التقيد بها، خاصة إذا ما أرادت تفادي توسيع مساحة القروض التي تجد صعوبة في استردادها، معتبرا أنه يجب استحضار أن المشاريع، التي تعرض على البنوك من أجل توفير التمويلات، قد لا تكون كلها متضمنة للشروط الميسرة، ما يستدعي في تصورها الانكباب على وضع بنية كفيلة بأن تواكب أصحاب المشاريع وتجعلها قابلة للتمويل.

ويشير إلى هذه المسألة تطرح في تراجع ودائع الشركات بحوالي 17 مليار درهم إلى غاية غشت الماضي، مؤكدا أن قدرة البنك على التمويل لا ترتهن فقط للأموال الذاتية، بل تتعلق بحجم الودائع التي تتلقاها. فهل يساهم التدبير المتوقع في مشروع قانون المالية، والقاضي بإعفاء الأشخاص الذين يودعون "الكاش" غير المصرح به لدى البنوك من أي آثار جبائية، في دعم الودائع لدى المؤسسات البنكية؟

هل يتخذ البنك المركزي القرار؟

هل يمكن أن يتخذ البنك المركزي قرارا يخفض معدل الفائدة الرئيسي؟ يتصور مصطفى ملكو، الخبير في القطاع البنكي، أنه يفترض في البنك المركزي، اتخاذ ذلك القرار بما ينعكس على معدلات الفائدة على القروض التي توزعها البنوك، مشيرا إلى أن مطلب خفض معدل الفائدة الرئيسي يبرره معدل التضخم المنخفض، والذي ينتظر أن يستقر في العام الحالي في حدود 0,4 في المائة، قبل أن يرتفع في العام المقبل إلى 1,2 في المائة.

أفضت المشاورات الحكومية مع بنك المغرب ومجموعة البنوك إلى تصور آلية أو صندوق للضمان.

ويرى أن خفض معدل الفائدة الرئيسي سيساعد على التخفيف من الضغط الذي تمثله الفوائد المرتفعة على القروض التي يتحملها المقترضون من البنوك، والتي تصل إلى مستويات جد مرتفعة، لا يبررها قانون المنافسة الحر في تحديد الفائدة.

وتشتكي المقاولات، خاصة الصغيرة منها، من ارتفاع كلفة القروض البنكية، وهو ما يرده محمد العربي، الخبير في القطاع البنكي، إلى كون البنوك، تتبنى قواعد احترازية متشددة عندما يتعلق الأمر بالشركات الصغيرة، ما يحرم هذه الأخيرة من تمويلات يمكن أن تساعدها على التوفر السيولة التي تسهل عليها تنفيذ مشاريعها. ويتصور ملكو أنه في حال لجوء بنك المغرب إلى خفض معدل الفائدة فإن ذلك يفترض أن ينعكس على الحركية الاقتصادية، خاصة أن والي بنك المغرب كان لاحظ أن خفض معدل الفائدة الرئيسي ينعكس سلبا على المدخرين دون أن يستفيد منه الزبناء المقترضون، على اعتبار أن البنك يخفض معدل الفائدة على الودائع دون أن يعيد النظر في المعدلات المطبقة على القروض، ما يطرح تساؤلات حول تأثير ذلك على تمويل الاقتصاد.

وقد عبر والي بنك المغرب في سياق سعيه إلى تبرير قرار الحفاظ على معدل الفائدة الرئيسي، في حدود 2,25 في المائة، عن استعداد البنك المركزي لـ"توفير كل السيولة اللازمة التي تحتاجها البنوك من أجل تمويل الاقتصاد"، مشيرا إلى أنه حال ارتفاع الطلب على القروض بنسبة 10 في المائة مثلا، دون أن يواكبه نمو الودائع، فإن البنك المركزي سيضع السيولة اللازمة رهن إشارة البنوك، مشددا على أن البنك المركزي المغربي يتوفر على العديد من وسائل التدخل.

ويعتبر محمد العبودي، عضو المركز المغربي للظرفية أن الانخراط في مسار استرداد الديون المتعثرة، عبر إسنادها لشركات متخصصة في التحصيل (Défaisance)، يمكن أن يضخ سيولة جديدة في البنوك، على اعتبار أن الديون المتعثرة تمثل حوالي 7 في المائة من القروض البنكية؛ أي حوالي 70 مليار درهم. ■

الحقاوي: لن أعيش العطالة بعد مغادرة الحكومة

في هذه الدردشة تتحدث بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية السابقة، التي التقاها "تيلكيل عربي"، على هامش حفل "تميز المرأة المغربية" بالرباط عن الدروس والخلاصات التي خرجت بها طيلة مسارها في التدبير الحكومي، كما تتحدث عن آفاقها المستقبلية.

الشرقي لحرش

بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية السابقة.

ما هو شعورك وأنت تودعين الحكومة تزامنا مع تنظيم حفل جائزة "تميز للمرأة المغربية"؟

شعور عادي في الواقع، شعور من يجب أن يستمر في عمله إلى آخر لحظة، فأنا أعمل بما جاء في الأثر "إذا قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة فليغرسها"، لذلك فالعمل بالنسبة لي لا يجب أن يتوقف.

ما هي الدروس والخلاصات التي خرجت بها من الحكومة؟

الاشتغال في الحكومة مدرسة حقيقية في الحياة وفي العلاقات وفي التدبير، خصوصا عندما يكون المجال الذي تشتغل فيه يمس قضايا المجتمع ويمس إشكاليات كبيرة تهم فئات من المجتمع في وضعية هشة وصعبة. إن المجال الذي اشتغلت فيه مجال ليس كباقي المجالات، لكونه يتعلق بالإنسان في وضعيات صعبة، وعندما يمس العمل المجتمع بكل شرائحه وفي كل قضاياه الدقيقة منها والصعبة نحتاج إلى جهد مضاعف.

هل أكسبك المنصب الحكومي صداقات وخلق لك خصوما؟

لا يمكنني أن أتحدث عن الصداقات أو عن الخصوم، العمل هكذا فيه مد وجزر، أخذ وعطاء. إن المنصب الحكومي كباقي مجالات الحياة، أحيانا تجد نفسك في وضعية صعبة، وأحيانا تشعر بالسعادة والرضا عن النفس.

ما هي آفاقك المستقبلية؟

ما أنا متيقنة منه أنني لن "أعيش وضعية عطالة"، لا أبد أن أقوم بشيء، سأرتاح أسبوعا أو أسبوعين، وأقرر ما سأفعل، أنا الآن أفكر، ربما أنشغل بالكتابة والبحث العلمي، وربما أهتم بأشياء أخرى، "مازلت تنخمم". ■

الأسئلة البرلمانية:

"الأحزاب الإدارية" أقل دينامية.. ووزير الداخلية أكثر من يُسأل وأقل من يجيب

نتائج مثيرة انتهت إليها دراسة أنجزها مركز بحثي مغربي حول "الأسئلة البرلمانية: من يطرحها ومن يجيب عنها؟"، في الولاية التشريعية السابقة، تذكر بزمن سياسي يعتقد الكثير أنه انتهى إلى غير رجعة.

تيلكيل عربي

وزير الداخلية الحالي عبد الوافي لفتيت.

خلصت دراسة أنجزها مركز البحث "طفرة" إلى أن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية هو الحزب الأكثر نشاطاً في مجلس النواب، من حيث متوسط عدد الأسئلة لكل نائب، في الولاية السابقة، حيث طرح ممثلوه 257 سؤالا لكل منهم، يليه حزب العدالة والتنمية الذي بلغ متوسط الأسئلة التي طرحها نوابه 208 سؤالا.

ويبقى في العموم أن حزب العدالة والتنمية هو الحزب الذي طرح أكبر عدد من الأسئلة، حيث قدرت بحوالي 25 ألف سؤال، أي ما يزيد عن نصف الأسئلة التي طرحت خلال هذه الولاية التشريعية. ويأتي خلفه الاتحاد الاشتراكي، الذي طرح نوابه حوالي 12 ألف سؤال؛ أي 25% من مجموع الأسئلة الموجهة للحكومة. أما باقي الأحزاب الحاضرة في مجلس النواب، فقد طرح كل واحد منها ما يقل عن 5000 سؤال.

استمرار الانقسامات القديمة

وأضافت الدراسة، التي استندت على جمع كافة الأسئلة الكتابية والشفهية الموجهة من طرف أعضاء مجلس النواب للحكومة خلال الولاية التشريعية 2011-2016؛ أي حوالي 40 ألف سؤال، إلى أن حزب التقدم والاشتراكية حل ثالثا، بالنسبة لمتوسط عدد الأسئلة لكل نائب، بنسبة تناهز 115 سؤالاً لكل نائب.

ولم يطرح النواب المنتخبون من التجمع الوطني للأحرار، حسب الدراسة ذاتها، في المعدل سوى 18,3 سؤالاً، ما يجعل هذا الأخير الحزب الأقل نشاطاً في مجلس النواب، وبالكاد تجاوزهم نواب حزب الأصالة والمعاصرة والحركة الشعبية والاتحاد الدستوري بمعدل 30 سؤالاً لكل نائب.

والمثير، كما جاء في الدراسة، أن نائب الاتحاد الاشتراكي، عن دائرة جرادة المختار راشدي طرح أزيد من 2100 سؤال في 5 سنوات، في المقابل لم تطرح ياسمينة بادو، وزيرة الصحة السابقة ونائبة حزب الاستقلال، عن دائرة أنفا بالدار البيضاء، إلا سؤالا واحدا!

ومن النتائج التي يستخلصها منجزو الدراسة أن الفوارق بين الأحزاب "تذكرنا بواحدة

«

من أقدم الانقسامات في التاريخ السياسي المغربي: من جهة، نجد الأحزاب الإدارية (الحركة الشعبية والتجمع الوطني للأحرار والاتحاد الدستوري وحزب الأصالة والمعاصرة) التي تم تشكيلها بتشجيع كبير من القصر؛ ومن جهة أخرى، أحزاب الحركة الوطنية (حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية) وليدة النضال من أجل الاستقلال، بالإضافة إلى حزب العدالة والتنمية". وأعطوا مثالا على ذلك بكون "الأحزاب الإدارية" تطرح عدداً أقل من الأسئلة مقارنة بالبقية، فالعضو من "الحزب الإداري" يطرح 26,2 سؤالاً في المعدل، مقابل 165 سؤالا من عضو في أحد أحزاب الحركة الوطنية أو حزب العدالة والتنمية.

ولاحظوا أن "المثير للدهشة هو أن هذا التمييز بين الأحزاب يعد أكثر تأثيراً على طرح الأسئلة البرلمانية من الانقسام بين المعارضة والأغلبية. وقد يظن المرء أن أحزاب المعارضة تمارس ضغطاً أكبر على الحكومة مقارنة بنظيراتها التي تنتمي للأغلبية. إلا أنه على عكس ذلك، يتبين أن برلمانيي الأغلبية يطرحون أسئلة أكثر بقليل من أولئك الذين ينتمون للمعارضة (في المتوسط، يطرح نائب في الأغلبية 123 سؤالاً مقابل 78 لنائب في المعارضة)".

الرقابة تختلف باختلاف الوزارات

من نتائج الدراسة، التي أنجزها المركز الذي تأسس سنة 2014 بهدف "تحسين فهم المؤسسات المغربية للمشاركة في توطيد سيادة القانون في المغرب"، أن وزارة الداخلية كانت أكثر من وُجِّهت لها الأسئلة حيث تلقت 8265 سؤالاً، أي 17,5% من الأسئلة الواردة، تليها وزارة التربية الوطنية بـ4176 سؤالاً (9%)، ثم وزارة التجهيز بـ4079 سؤالاً (8,6%).

ومن نتائج الدراسة أن جميع الوزارات لا تجيب عن الأسئلة بنفس الوتيرة، فمن بين الوزارات العشر التي وُجِّه لها أكبر عدد من الأسئلة (أي 70% من مجموع الأسئلة)، بلغت نسبة الإجابة بالنسبة لوزارة الداخلية 29,6%، أي النسبة الأدنى. في المقابل، أجابت وزارة الصحة على حوالي 80% من الأسئلة الموجهة لها والبالغة نسبتها 7,3% فقط.

ومما خلص إليه معدو الدراسة أن "فعالية الرقابة البرلمانية تختلف باختلاف الوزارات". وأوردوا مثالا يتعلق بسهولة حصول أعضاء مجلس النواب على المعلومات من وزارة الصحة أو وزارة العدل، من حصولهم عليها من وزارة الداخلية، رغم أن القانون ينص على كافة الوزارات الإجابة على الأسئلة التي يتلقونها في غضون الـ20 يوما التي تلي إيداعها لدى مكتب مجلس النواب. وفي حال غياب الرد، يجوز للنائب أن يطلب إدراج سؤاله في جدول أعمال الجلسة الموالية ويجبر الوزير المعني على الإجابة، إلا أن هذا الإجراء نادرا ما يتم القيام به.

وحول سؤال: لماذا تقوم بعض الوزارات بالرد أكثر من غيرها؟ يقول معدو الدراسة "لا يمكن لغياب الإرادة السياسية أن يكون التفسير الوحيد، إذ يمكن أن يوجد تفسير آخر يتمثل في أن غياب الرد ناتج على العدد المفرط من الأسئلة الواردة، فكلما زاد عدد الأسئلة، طال أمد الرد". ■

من جلسة مساءلة لرئيس الحكومة بمجلس النواب خلال الولاية السابقة.

رغم نواياهم "الطيبة"..

كيف يساهم المحسنون في توسيع الفوارق؟

لكاتب أمريكي أطروحة مفادها أن النخب الخيرية تساهم، بشكل كبير، في توسيع الفوارق بالطرق التي تراكم وتحمي وتنمي بها رأسمالها، حيث تزعم أنها تريد تغيير العالم دون تغيير النظام، لعدم فقدان امتيازاتها.

المصطفى أزوكاح

تعبر النخب الخيرية (Philanthropes) عن تطلعها إلى تغيير العالم، في الوقت الذي تتسع فيه الفوارق، غير أنها لا تقوم سوى بتحويل التغيير الاجتماعي لخدمة مصالحها تفاديا لنقض النظام الذي كرسها.

تغيير العالم دون فقدان الامتيازات

هذه هي الأطروحة التي يدافع عنها الكاتب الأمريكي، أناند جيريدهاراداس (Anand Giridharadas)، أن فاعلي الخير يساهمون في تأبيد أو تدعيم الفوارق، معتبرا أن العديد من الأغنياء عندما يدركون أنهم يعيشون في عالم من الفوارق والغضب، يسعون إلى تكريس جزء من وقتهم وأموالهم من أجل تغيير الأمور، غير أنهم يستعملون نفس الوسائل التي تسببت في المشاكل الاجتماعية التي يريدون محاربتها. ويدافع في كتابه "Winners Take All"، عن أطروحة مفادها أن النخب الخيرية تساهم، بشكل كبير، في توسيع الفوارق بالطرق التي تراكم وتحمي وتنمي بها رأسمالها، حيث تزعم أنها تريد تغيير العالم دون تغيير النظام؛ أي دون فقدان امتيازاتها. هذا يدفعها إلى وضع ميثولوجيا حقيقية من أجل شرعنة ممارستها.

ينطلق الكاتب الأمريكي، ذو الأصول الهندية، من ملاحظة تتمثل في صعود الفوارق. إذا كانت الولايات المتحدة عرفت في القرن الماضي والقرن الحالي الرخاء والتقدم والابتكار، فإن هذه العناصر لم تستفد منها سوى فئة من الساكنة، تاركة في الخلف السواد الأعظم من الناس. فقد تضاعف منذ الثمانينات دخل 1 في المائة من الأغنياء قبل احتساب الضريبة، بينما لم تتحسن إيرادات نصف الساكنة الأكثر فقرا؛ أي حوالي 117 مليون أمريكي.

في ظل هذا الوضع، تبحث النخب عن حلول لتغيير العالم من أجل تقليص الفوارق، ويعتبر الكاتب أنها تقوم بذلك مدفوعة بثلاثة أسباب، والتي تتمثل أولا في رغبتها في التخلص من الإحساس بالذنب، وثانيا، إعطاء العالم صورة جيدة عن نفسها، وثالثا، احتواء غضب الناس واحتواء الثورات.

فخ "رابح- رابح"

ومن أجل ذلك يقدم فاعلو الخير أنفسهم كقادة للتغيير الاجتماعي عبر نسج ميثولوجيا تسمح لهم بفرض رؤيتهم للأمور، وهم يقومون بذلك عبر قصص وحكايات وروايات وفنتازيا وأحلام، ساعين إلى نشر ميثولوجيات

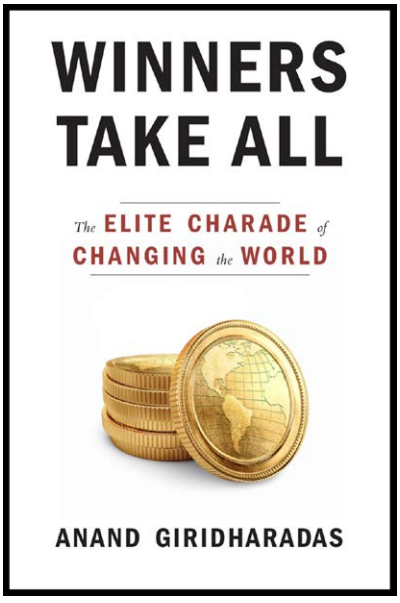

بين الساكنة التي يسعون إلى التأثير فيها عبر نبوءات، كما يرغبون في نزع الطابع الأناني عن خطاباتهم عبر نوع من الغيرية، التي يريدون تأكيدها من خلال الحديث عن الإنسانية والتضامن وحتى الحب، بل إنهم ينزعون إلى تصوير فكرة العمل المقاولاتي كأحد أشكال العمل الإنساني. إنهم يقدمون عالما كاملا من أجل راحتهم. هذه الميثولوجيا تستند على نظرية يسميها الكاتب "رابح- رابح" التي توحي بتغيير العالم دون تغيير النظام وأن تعيش في رخاء مع العالم أفضل. إنها نظرية تندرج ضمن فكرة طورتها مؤسسة «

"كارينجي" في بداية القرن العشرين، ومفادها أن رخاء الأقلية يفيد الجميع، وبأن الفوارق المؤقتة هي حتمية ضرورية لتقدم الجميع. ويعتبر الكاتب أن "رابح- رابح"، تساعد هذه النخب على تفادي الاختيار بين ربح المال وفعل الخير.

ويتصور الكاتب أن فكرة العالم دون قلب النظام (Système) لها علاقة بكون النخب هي جزء من المشكل، مادامت تساعد في الحفاظ على الفوارق وتدعيمها عبر الطرق التي تربح وتراكم بها المال. هكذا، فإن تغيير النظام؛ أي الوصول إلى إعادة توزيع أكثر عدلا يعني بالنسبة لهؤلاء الرابحين القيام بتضحيات، والحال أن هؤلاء يريدون تغيير العالم دون فقدان أي شيء من طريقة عيشهم وامتيازاتهم والحفاظ على الوضع القائم، إذ يجب أن يكون التغيير صوريا.

نخب مفيدة للشعوب؟

وتتمثل إحدى العناصر المركزية في تصدي النخب الخيرية للتغيير الاجتماعي في السعي إلى إضفاء طابع فردي على المشكل عبر تقنية تقوم على تحميل المسؤولية للأفراد العزيزة على الإيديولوجية النيوليبرالية.

فإضفاء الطابع الفردي على المشكل يتجلى عند تناول قضية الجنس؛ إذ عوض تناول هذه المسألة من زاوية السلطة والهيمنة الذكورية يجري اختزالها في مسألة تطوير ثقة النساء بأنفسهن.

هذه الطريقة تفضي إلى تفتيت المجتمع وتمنع الأفراد من التكاثف. فقد لاحظت مؤسسة "سوروس"، أن بعض الشباب الفقراء لا يتمنون الدفاع عن حقوقهم، بل يفضلون التحول إلى "مقاولين اجتماعيين". إنه عالم "جميعا مقاولون"، الذي يدفع الأفراد إلى التسليم بأوضاعه وتحميلهم المسؤولية، بينما يتعلق الأمر بقضايا يمكن الدفاع عنها اجتماعيا، حسب أناند جيريدهاراداس.

تقدم هذه النخب نفسها على أنها مفيدة للشعوب ضد الحكومات، مانحة لها إمكانية التحول إلى "مقاولين خلافا للسلطات العمومية التي تتعامل معهم كأطفال. فهؤلاء الرابحون لا يريدون الظهور بمظهر الأقوياء، إنهم يقللون من حجم سلطتهم ووضعهم، مفضلين أن ينظر إليهم باعتبارهم "متمردين". هكذا، يفشلون كل إمكانية للعمل الجماعي والمشاركة السياسية، وكذلك الصورة التي تكونها الساكنة عن السلطات السياسية.

صاحب الكتاب الأمريكي أناند جيريدهاراداس.

التغيير بأدوات "البزنيس"

في مرحلة، حيث الرأسمالية تواجه خصما أقل وحيث الأفكار النيوليبرالية، تنتشر، بعيدا عن المقاولة، كي تأخذ حيزا متناميا في القطاع العمومي والقطاع ذي الأهداف غير الربحية، يتم التغيير الاجتماعي، حسب الكاتب، عبر فاعلين وأدوات "البزنيس"، التي تعتبر سبب المشكل.

ويرى الكاتب أن خطاب الرابحين حول التغيير الاجتماعي لا يركز على الجذور والأسباب، بل يتحدث عن الحلول بعبارات إيجابية. إنهم يتحدثون عن الضحايا دون يشير إلى المذنبين، ويضرب مثلا بالفقر، الذي لا تجري إثارته من زاوية الفوارق، لأن الفوارق علائقية وتحيل على المسؤولين.

ويلاحظ أنه يتم استعمال " البروتوكول"، الذي يعتبر أداة تتيح للمقاولات مقاربة وفهم ومعالجة المشكل، فالبرتوكول يهيئ (Formate) المشاكل عبر عقلنتها، وتبسيطها وإخراجها من سياقها واختزاله إلى أقصى الحدود، منصرفا عن تعقيد الواقع.

ويعد الـ"باوربوينت" PowerPoint الوسيلة المفتاح للبروتوكولات.

ويشير إلى أن طريقة النخب في التعاطي مع التغيير الاجتماعي تستلهم "البزنيس"، عبر مفاهيم مثل التعظيم والمردودية والإنتاجية على حساب الإنساني، ويتعلق الأمر بالعمل في مواجهة مشكل الفوارق ومختلف أشكال الهيمنة على اقتراح حلول حلول سهلة، سريعة، قابلة للتطبيق، جاهزة وجذابة، فمن أجل محاربة الهشاشة، نخلق "تطبيقا"، بل الاهتمام بالأسباب البنيوية.

النخب الخيرية تساهم في توسيع الفوارق بالطرق التي تراكم وتحمي وتنمي بها رأسمالها.

مفكرون لتسليع الأفكار

ويذهب إلى بلورة هذه الأساطير لم تكن ممكنة لولا الدور المركزي للمفكرين القادة، الذين يزودون "الرابحين" بالأفكار. فأولئك المفكرون يأتون من العالم الأكاديمي وانتقلوا إلى "الضفة الأخرى"، كي يمنحوا الأقوياء مادة هيمنتهم، إنهم مختلفون عن الجامعيين الذين يحافظون على نظرة نقدية للمشاكل البنيوية.

إنهم " يبيعون" و"يسوقون" أفكارهم عبر المؤتمرات أو الكتب الأكثر مبيعات، ويقترحون رؤية اختزالية، لكنها جذابة، للواقع، مستندين على تمويل نخب عالم الأعمال، ومتكيفين مع انتظاراتهم، على حساب وجهات نظرهم النقدية.

هكذا يتم تكريس "تسليع" الأفكار. وإذا كان قادة الفكر يتمتعون، خلافا للجامعيين، بجمهور كبير، والاعتراف، والمال، فإن فكرهم يتعرض للتفقير. هذا يرسخ انتصار شكل من "الفكر الأحادي"، المتناغم، المناسب لما يريد "الرابحون" سماعه.

ويتجلى العمل الخيري كطريقة تنهجها النخب من أجل الالتفاف على التغيير الاجتماعي خدمة لمصالحهم، لأنهم يسعون إلى فرض رؤيتهم للتغيير الاجتماعي، هكذا يتجاهلون العالم، ويعملون دون الإنصات للمعنيين، والأشخاص على الأرض ومهنيي القطاع أو الفاعلين العموميين. ويذهب الكاتب إلى درجة الحديث عن "الاستعمار". فتلك النخب تسرق للساكنة مسألة التغيير الاجتماعية، حسب الكاتب. ■

عن قراءة لموقع: Laviedesidées.fr